

المسنات اغلبيت السيئات والرجام من عتبت الكبار فيك
شهادته وان الرجم عصية وتقبل شهادة الاقله والخصو
ولد الزنا وشهادة الخشي جائرة واذا وافقت الشهادة
الدعوي قبلت وان خالدها لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهد
ين واللفظ واللفظ عند ابي حنيفة فان شهد احدهما بالف
والآخر باليمين لم تقبل الشهادة وان شهدا احدهما بالف ولا
خر بالف وخمس مائة وللدعي بدعي الفا وخمس مائة قبلت شها
دتهما بالف واذا شهدا بالف وقال احدهما قضاة منها خمسين
قبلت شهادته بالف ولم يسمع قوله انه قضاة الا ان يشهد معه
اخره وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالف حتى يقر الله
عوانة قبض خمس مائة واذا شهد شاهدان ان زيدا قتل
يوم النحر بمكة وشهد اخر ان الله قتل يوم النحر بالكوفة
واجمعا عند الحاكه لم تقبل الشهادتان فان سبقت

احدها

احدها فقبض الشهادة القاض بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل و
لا يسمع القاض الشهادة عاجز ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشا
هد ان يشهد بشيء له يمانيه الا النسب والموت والنكاح والادخول
وولاية القاض فانه يسعه ان يشهد بهذا الاشياء اذا اخبر
بها من يتوبه والشهادة عن الشهادة جائرة وكل حق لا
يسقط بالشبهة ولا تقبل في الحدود والقصاص وتجوز شهادة
شاهدين عن شاهة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شها
دة واحد وصفة الامتهاد ان يقول شاهدا الاصل لشاهد
الفرع اشهد عن شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان اقر عند
ي بكذي واشهدني على نفسه وان لم يقبل واشهدني على نفسه
جائر ويقول شاهدا الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد
في علي شهادة انه اشهد ان فلانا اقر عند ي بكذي وقال علي اشهد
على شهادتي بذلك ولا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان تموت

١٢٤